

جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة و موثوقية التكلفة التاريخية

The Quality of Accounting Information between the Relevance of Fair Value and the Reliability of Historical Cost

د. كشرود بشير

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

kechroud_b@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/09/ 12

أ.عكوش محمد أمين¹

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

amineakk86@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/ 23

bstract:

The objective of this study is to compare the fair value and historical cost models from the perspective of their ability to produce useful accounting information for its users, and that is through highlighting their strengths and weaknesses, as well as the criticism of each principle. Where the study concluded that the tradeoff between the two models varies according to the investor's point of views and the context in which the information is used; therefore, no model can be dispensed with, even though the fair value beats the historical cost in many of the characteristics that must be provided in the accounting information. Where both fair value and historical cost can provide useful accounting information, and may be susceptible to producing distorted or misleading information if not properly applied. To address this, both models must rely on support from internal control, governance and external control to achieve good implementation, thereby generating financial information of high quality suitable for making economic decisions.

Keywords: Fair Value, Historical Cost, Quality of accounting information.

مقدمة:

خلال العقد الماضي، شهدت مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم عملية غير مسبوقه للتوافق المحاسبي نحو نموذج موحد، بقيادة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومن شأن هذه العملية أن تسهل مقارنة المعلومات المالية بين الشركات في مختلف التشريعات، بغض النظر عن أصلها، ومع ذلك يجب أن يدرك مستخدمو المعلومات المالية أن هناك بعض الجوانب في المعايير الدولية يمكن أن تجعل المعلومات المالية أقل مقارنة مما كانت عليه في التشريعات المحلية، وهذا على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الهيئات المحاسبية الدولية للحد من عدد المعالجات المحاسبية البديلة لحساب نفس المعاملة، ولعل من بين أهم المسائل في هذا الشأن الصراع القائم بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، والذي كان ولا يزال من أكثر المشاكل تحديا في الأدب المحاسبي، حيث يعتبر التحول من المحاسبة على أساس التكاليف التاريخية إلى محاسبة تعتمد على القيمة العادلة بمثابة ثورة مفاهيمية في هذا المجال، لكن رغم انتشارها الواسع (القيمة العادلة) في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال لديها معارزين أشداء خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث يحملها حل نقادها مسؤولية هذه الأزمة ومسؤولية كثير من الفضائح المالية لشركات عالمية، لذا يفضلون بدلها مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، لقناعتهم بأنه أكثر حذر وواقعية و أكثر موثوقية، أما مؤيدو مبدأ القيمة العادلة فيرون أنه أكثر ملاءمة وأصدق تعبيرا من نظيره التقليدي. وللفضل في هذا الصراع يرى كثيرون أنه لا يمكن تقييم أفضلية أي طريقة محاسبية إلا من خلال معيار المنفعة (Usefulness or Utility) التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين من خلال القوائم المالية، وذلك للوفاء باحتياجاتهم إلى معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات، حيث ينص الإطارين المفاهيميين لكل من

1- المؤلف المرسل : عكوش محمد أمين ، الإيميل: amineakk86@gmail.com

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) أن المعلومات المقدمة، لكي تكون مفيدة، يجب أن تكون ملاءمة وتعكس تمثيلاً صادقاً عن وضعية الشركة في لحظة معينة من الزمن. لذا وانطلاقاً من هذا المعيار (معياري المنفعة) سنحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في هذا النقاش المتجدد، حيث تتبلور إشكالياتها الرئيسية في السؤال التالي: هل يمكن الاستغناء عن نموذج التكلفة التاريخية كأساس للتقييم في ظل سيطرة مفهوم القيمة العادلة، وكيف يمكن أن تتأثر جودة المعلومات المحاسبية اعتماداً على النموذج المستخدم في التقييم؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال المقارنة بين النموذجين (القيمة العادلة، التكلفة التاريخية)، وذلك بتقديم نظرة عامة عنهما وعرض الحجج النظرية التي يقدمها المؤيدون والمعارضون لكل نموذج، مما يسمح بإبراز نقاط قوتهما وضعفهما وكذا خصائص المعلومات المحاسبية التي ينتجها كل نموذج لنتمكن من المفاضلة بينهما، لكن قبل ذلك سنحاول التطرق أولاً إلى الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لمستخدميها.

المحور الأول: تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

إن التطور التاريخي للمحاسبة يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، حيث أدى هذا التوجه إلى تراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط تحولت تدريجياً إلى قواعد عرفية و تقاليد أصبحت مقبولة بين طوائف المحاسبين والمهتمين، ولقد ساعد في ذلك تكوين اتحادات و تنظيمات مهنية علمية اعترفت بتلك الأعراف و التقاليد و نشرتها بين جمهور المحاسبين كتوصيات مهنية، ومع ظهور شركات المساهمة بعد عام 1900 كشكل جديد للملكية ساهم في زيادة عدد الشركات و نمو حجمها حيث أدى إلى ظهور ما يعرف بخاصية انفصال الملكية عن الإدارة، ولقد أثرت هذه الخاصية تأثيراً كبيراً على المحاسبة، فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة، مما أدى إلى تركيز الاهتمام على نتيجة الدورة كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها باعتبارها وكيلاً عن الملاك والمساهمين، فأصبح أعضاء إدارة هذه الشركات يرغبون أساساً في إظهار مدى نجاحهم في المهام الموكلة إليهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية، فكثر المطالبات بضرورة تحسين التقارير و القوائم المالية وهذا لحماية أموال المستثمرين، وخلال تلك الفترة أصاب النظام الرأسمالي أزمة كساد عامة سُميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى، ولقد انطلقت هذه الأزمة من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بسرعة في القارة الأوروبية لتصبح أزمة كساد عالمية، و أدت هذه الأخيرة إلى إفلاس كثير من الشركات، وخوفاً من الإفلاس دفع هذا الوضع العديد من إدارات المؤسسات إلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صورياً، وهكذا تضررت مصالح المقرضين والمساهمين، فتعالت مزيد من النداءات مطالبة الدولة بالتدخل لتنظيم المبادئ المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية لحماية المجتمع والمستثمرين، وكنيجة لذلك أصبحت المؤسسات الاقتصادية مجبرة أن تقدم قوائم مالية واضحة بشكل كاف للمستخدمين، وأن تتأكد من أن المعلومات المحاسبية الواردة فيها ذات صلة وملائمة وتوفر تمثيلاً دقيقاً، وصورة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وكذا أدائها. وقد تعددت وتنوعت الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية عبر الزمن مع النمو السريع لاقتصاد يتميز بالحركية والديناميكية، والذي أصبح ذو توجه خدمي تكنولوجي، لكنها كانت تصب دائماً في مفهوم إعطاء الصورة الصادقة عن المؤسسة، لتستقر بعد ذلك على ما اتفقت عليه أكبر هيئتين محاسبتين في العالم، وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، حيث تم الاتفاق على الشكل النهائي لهاته الخصائص والتي سنعرضها فيما يلي.

المحور الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الهدف من التقارير المالية هو تقديم معلومات محاسبية مفيدة للمستخدمين، وحتى تكون كذلك، يجب أن تكون ملائمة وتعبر بصدق عما تستهدف أن تعبر عنه، كما تتعزز فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق، وتتوفر في الوقت المناسب وقابلة للفهم.

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية:¹

الخصائص النوعية الأساسية هي الملاءمة والتعبير الصادق (الموثوقية).

1. الملاءمة (Relevance):

المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون،

- تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية، أو قيمة تأكيدية، أو كلاهما.
- يكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تُستخدم كمدخلات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
- يكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية، إذا كانت توفر تغذية عكسية عن (تؤكد، أو تغير) تقويمات سابقة .

2. التعبير الصادق (الموثوقية) (Faithful representation/ Reliability):

تعبّر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وأرقام، وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تعبر فقط عن الظواهر الملائمة، بل يجب أن تعبر أيضاً بصدق عن الظواهر التي تستهدف التعبير عنها. ولكي يكون التعبير صادقاً بشكل كامل، يجب أن يتصف بثلاث خصائص، حيث يجب أن يكون كاملاً ومحايداً وخالياً من الخطأ.

- يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية للمستخدم ليفهم الظاهرة الموصوفة، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات الضرورية.
- يخلو الوصف المحايّد من التحيز في اختيار المعلومات المالية، أو عرضها، فلا ينطوي على محاباة، أو يكون مؤكداً، أو غير مؤكد، أو يشوبه تلاعب لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية - بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه - من قبل المستخدمين. ولا تعني المعلومات المحايّدة معلومات بدون غرض، أو بدون تأثير على السلوك. على العكس تماماً، تكون المعلومات المالية الملائمة - بموجب التعريف - قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.
- يعني الخلو من الخطأ أنه لا يوجد أخطاء، أو حذف في وصف الظاهرة، وأنه قد أُختير وطُبّق الإجراء المستخدم لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها بدون أخطاء في الإجراء. في هذا السياق، لا يعنى الخلو من الخطأ الدقة الكاملة في جميع الجوانب.

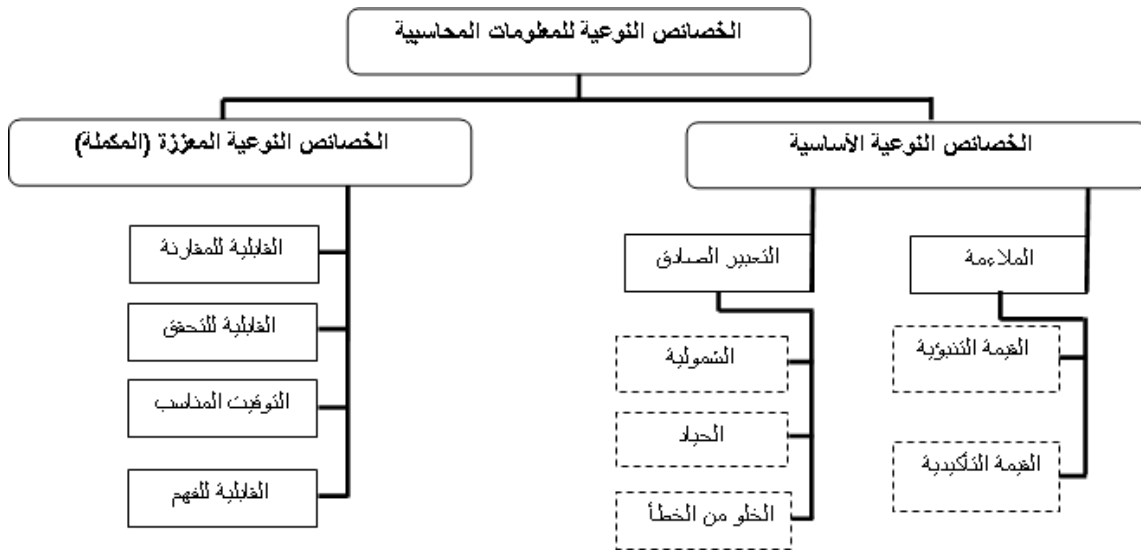
• **ملاحظة:** في عام 2010، وكجزء من جدول أعمال التقارب في أعقاب اتفاقية "نوروالك، Norwalk"، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نتيجة مشروعهم المشترك حول مراجعة الإطار المفاهيمي، حيث تم استبدال في الإطار المعدل خاصية "الموثوقية، Reliability"، بمصطلح "التمثيل الصادق، Faithful Representation". هذا التغيير جدير بالملاحظة لأن الموثوقية كانت تعتبر من أهم مفاهيم التقارير المالية، وقد برر المجلسين هذا الاستبدال على أنه مجرد توضيح للمصطلحات، التي رأوا بأنها ضرورية بسبب الاختلاف في إدراك مصطلح "الموثوقية" وسوء فهمه².

ثانياً: الخصائص النوعية المعززة:

تعد القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم، خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات التي تعد ملائمة، وعبر عنها بصدق. هذه الخصائص تساعد على فهم المعلومات بشكل أفضل وتحقيق هدفها الرئيسي، مما يسهل تحديد أفضل طريقة لتمثيل الحقيقة.

1. القابلية للمقارنة (Comparability): تعد المعلومات عن المنشأة أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن منشآت أخرى، وبمعلومات مشابهة عن المنشأة نفسها لفترات زمنية مختلفة.
2. القابلية للتحقق (Verifiability): تساعد القابلية للتحقق على التأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها وتعني القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مختلفين، على قدر من المعرفة ومستقلين، التوصل إلى إجماع، على أن وصفاً معيناً هو تعبير صادق.
3. التوقيت المناسب (Timeliness): يجب إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم. وبشكل عام، كلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت أقل فائدة.
4. القابلية للفهم (Understandability): إن تصنيف، وتوصيف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز، يجعلها قابلة للفهم. والشكل التالي يوضح ويلخص كل الخصائص التي تطرقنا إليها:

الشكل رقم 01: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما سبق

بعد تطرقنا للخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية وتفيد مستعمليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، سنحاول فيما يلي معرفة مدى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها كل نموذج على ضوء ما تطرقنا إليه سابقاً، حيث سنقوم أولاً بعرض النموذجين بشكل منفصل، ثم نقارن بينهما من منظور توفير الخصائص النوعية السابقة الذكر.

المحور الثالث: التكلفة التاريخية (Historical cost):

تعتبر المدرسة الكلاسيكية للمحاسبة "التكلفة التاريخية" التعبير الأكثر صحة للقيمة من أجل إعداد القوائم المالية، حيث تمثل التكلفة التاريخية المبلغ الذي كان من الضروري انفاقه عند اقتناء السلعة أو الخدمة، تسمح هذه الطريقة بضمان مستوى معين من الموضوعية والاستقرار في القوائم المالية بشرط استعمال نفس طريقة التقييم في الفترات اللاحقة³. حيث تم تحديدها في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية بأنها تلك الطريقة التي تُسجل من خلالها الأصول بمبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوع، أو بالقيمة العادلة للعرض المقدم لاقتنائها في تاريخ اقتنائها. كما تُسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة في مقابل الالتزام، أو بمبالغ النقد أو معادلات النقد المتوقع أن تُدفع للوفاء بالالتزام في السياق العادي للأعمال.

إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى منظور حذر وثابت في قياس النتيجة وتقييم الثروة، ويعتبر الكثير من المدافعين عن هذا المبدأ أن له مزايا أكيدة تسمح له بالبقاء والاستمرار كأفضل مبدأ من حيث الموضوعية والموثوقية، مقارنة بالطرق البديلة التي تخضع

للذاتية والتقديرية والأحكام الشخصية، مما يمكنه من التقليل من تضارب المصالح داخل المؤسسة ووضعها في مجال زمني طويل الأجل، كما يقلص من مخاطر الاعتماد على معلومات تتميز بالاحتمالية وعدم التأكد.⁴ وللتكلفة التاريخية العديد من المبررات التي تدعم تطبيقها، أهمها ما يلي:

- تستند إلى عمليات حدثت فعلاً، وليست محتملة، مع إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية لوجود مستندات ثبوتية تؤيد تلك الأحداث الناتجة عن امتلاك الأصل ونشوء الالتزام، الأمر الذي يوفر لنا درجة أكبر من الموضوعية والموثوقية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.

- اتساق أساس التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر الأخرى المكونة للإطار الفكري للمحاسبة المالية والتي من بينها:

• مبدأ تحقق الإيرادات، والذي يقضي طبقاً لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر. حيث من أهم أهداف القوائم المالية حسب هذا المنهج هو تحديد الأرباح المحققة وتوزيعها على الشركاء أو المساهمين، لذلك يصبح من الضروري التأكد من حقيقة الربح المحدد لتجنب توزيع أرباح زائفة، لذلك فإن الأرباح المحتملة أو الكامنة والناتجة من تطبيق مبدأ القيمة العادلة يجب ألا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية حتى يتم تحققها فعلاً.

• مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية.

• فرض استمرارية المشروع والذي يقضي بأن المنشأة سوف تستمر في نشاطها إلى أجل غير محدد، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول إلا في حالة التصفية.

• مفهوم الثبات حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار.

- تساهم في تقييم أداء المؤسسة المتعلق بنشاطها الرئيسي بشكل صحيح، وبالتالي إمكانية تقييم الإدارة في مدى كفاءتها في استخدام وتوظيف الموارد الموضوعية تحت تصرفها.

- نظراً لطبيعته، يتمتع نهج التكلفة التاريخية بمزايا كونه أقل تقلباً، وأقل استجابة لصدمة نقص السيولة، وأقل تعرضاً للمضاربات في أسعار الأصول، وأقل اعتماداً على الافتراضات مقارنة بنموذج القيمة العادلة. ولهذا الأسباب، قد تقدم التكلفة التاريخية معلومات مفيدة بشكل خاص في تقييم أصول شركة في نشاط متسمر، حيث يكون القصد الاحتفاظ بالموجودات لفترة زمنية طويلة، ولا يوجد احتمال لعسر مالي أو إفلاس سيجبر المؤسسة على بيع أصولها.⁵

أولاً: حدود ونقاط ضعف التكلفة التاريخية:

- عادة ما تربط المدرسة الكلاسيكية نموذج التكلفة التاريخية بمبدأ "الإسمية" حيث تستعمل في التقييم القيمة الاسمية للنقود كوحدة قياس من دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في قدرتها الشرائية بمرور الزمن، حيث وفي ظل ارتفاع الأسعار وعندما يكون الفارق الزمني كبيراً تتضخم أرباح المؤسسة بشكل صوري بينما تبقى الأصول في الميزانية مقومة بالتكلفة التاريخية المتدنية، أي أن التضخم النقدي يؤدي إلى تقويم متشائم في الميزانية وتقويم متفائل في قائمة الدخل. لأن وحدة القياس المحاسبي هي نفسها غير ثابتة عبر الزمن، فالدينار اليوم ليس له نفس القيمة مثل دينار البارحة أو دينار الغد، لأن قوته الشرائية من السلع والخدمات تتغير بمرور الزمن، ولذلك فإن فرض ثبات وحدة القياس النقدي الذي تستند إليه المحاسبة التقليدية هو فرض غير واقعي. وبالتالي فهذه الطريقة في التقويم قد تشوه القياس المحاسبي، وينجم هذا التشويه عن الفاصل الزمني بين التكلفة التاريخية في تاريخ الحصول على الأصل وبين التكلفة الجارية في تاريخ بيعه أو إعداد القوائم المالية، وخاصة

- إن كان الفارق الزمني بين الفترتين كبير فتصبح تغيرات قيمة الأصول جوهرية لا يمكن تجاهلها، وهذا ما يجعل القوائم المالية مضللة بعض الشيء، خاصة في الاقتصادات ذات نسب تضخم عالية.
- إن تشويه نتائج القياس المحاسبي في ظل التكلفة التاريخية نظراً لتجاهل تغيرات القيمة في وحدة القياس المحاسبي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو من قبل المستفيدين من خارج المشروع، فنتائج القياس تكون خاطئة في مجال التحليل المالي وتحليل عائد الاستثمار وتخطيط الإنتاج وتسعيه والتوسع وتحديد تكاليف الإنتاج وقياس الربح⁶.
- إن نتيجة المؤسسة المحددة وفقاً للتكلفة التاريخية لا تعكس الامكانيات الحقيقية خاصة في حالة الشركات العاملة في مجال الخدمات والتكنولوجيا والتي تستثمر جزء كبير من مواردها في الأصول غير المادية (رأس المال الفكري).
- تعتبر التكلفة التاريخية نتيجة لمبدأين أساسيين: مبدأ الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر. يتجاهل مبدأ الوحدة النقدية تقلبات قيمة العملة ويتطلب تقييم العناصر المكتسبة بقيمتها الاسمية وفقاً لتكلفة الشراء، والمتوجات وفقاً لتكلفة إنتاجها، والديون وفقاً للقيمة الاسمية وليس قيمتها الحالية، حيث خلال فترات التضخم تعطي محاسبة التكلفة التاريخية تمثيلاً مشوهاً للواقع الاقتصادي، وبناءً عليه، تدفع الشركة ضرائب عن التضخم وتوزع أرباحاً وهمية، والتي هي في الواقع توزيعات من رأس المال المملوك للشركة⁷. من جهة أخرى ونظراً لتطبيق مبدأ الحيطة والحذر والذي يتطلب تسجيل الخسائر المحتملة، لكن لا يأخذ بعين الاعتبار الأرباح الكامنة والمتوقعة، ما يجعل الخسائر تتراكم محاسبياً في حسابات المؤسسة وهذا ما لا يعكس إمكاناتها الحقيقية.
- إن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية (Periodicity)، أي أن الربح الدوري الخاص بفترة محاسبية معينة سوف يعكس نتائج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في فترات محاسبية سابقة ولم تتحقق إلا خلال هذه الفترة، كما أن هذا الربح لن يعكس نتائج أحداث الفترة الحالية بالكامل إذ أن ذلك الجزء من هذه الأحداث غير المحققة سوف يتم الاعتراف به في فترات محاسبية مقبلة.
- عندما يتم تطبيق التكلفة التاريخية بطريقة خاطئة على الأصول بدون الأخذ بعين الاعتبار لما يعرف بانخفاض القيمة، يمكن أن تكون النتيجة تراكم وإخفاء مخاطر الأصول في القوائم المالية للشركة، حيث وفي بعض الأحيان تكون للمؤسسات النية في تجميع المخاطر المالية بدلاً من الكشف عنها عندما تواجه خطر الإفلاس، وهذا ما يعرف بالمرهنة على الاسترجاع (Gambling for Resurrection)، حيث تخفي و تجمع المؤسسة خسائر القيم للأصول على أمل أن ترتفع أسعارها في المستقبل و تستعيد قيمتها الأصلية، وهذا ما يجعل القوائم المالية مضللة بالنسبة لمستعمليها.
- هناك أيضاً دراسات أثبتت أنه يمكن التلاعب في الأرباح عند تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، حيث يتم في بعض الأحيان تنظيم معاملات بيع الأصول الثابتة للتلاعب في صافي الدخل. حيث يمكن للأصول المسجلة في نموذج التكلفة أن يكون لها أرباح كبيرة غير معترف بها، وبالتالي يمكن للشركات جعل بيع الأصول الثابتة في صالحهم لتضخيم النتيجة، إذا كان الأصل مقوماً بأقل من قيمته في الميزانية، ففي لحظة البيع تظهر أرباح كبيرة، والتي يمكن استخدامها لإخفاء النتائج السلبية⁸.
- إن التقييم عن طريق التكلفة التاريخية يعتبر مبدأ قويا ومحوريا في ظل اقتصاديات مستقرة وعالم أعمال غير تضخمي، أما إذا تميز السياق الاقتصادي بالتضخم فقد يتم اللجوء إلى طريقة بديلة تقوم على مفهوم القيمة بدل التكلفة التاريخية وتعتمد التقييم على أساس القوة الشرائية بدل القيمة الاسمية⁹.

ثانياً: التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية:

على الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من المقومات الرئيسية التي يقوم عليها الفكر المحاسبي إلا أن الاعتبارات الخاصة بملاءمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ في مواقف متعددة. وقد اعترفت مهنة المحاسبة بالنقائص الموجودة في نموذج القياس التقليدي الذي يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية، حيث صرحت علنا معظم الهيئات المحاسبية العالمية بوجود تصحيح وتدارك هاته النقائص وتقديم بدائل تستطيع تقديم معلومات مالية أكثر ملاءمة ودقة لمستخدمي القوائم المالية. " حيث ومن بين أكبر وأهم النقائص الموجودة في هذا النموذج والمعترف بها من طرف المهنيين هي ضعف ملاءمة المعلومات المالية المعتمدة على التكلفة التاريخية كمبدأ للقياس، والنقص الكبير في المعلومات حول الأصول المعنوية المولدة داخليا، حيث تعتبر القيمة العادلة خطوة هامة نحو تصحيح هاته النقائص.¹⁰

المحور الرابع: القيمة العادلة (Fair Value):

القيمة العادلة هي مفهوم ليس له تعريف محدد وواضح حيث تبدو أحيانا على أنها قيمة سوقية والتي تتحقق في معاملة تجارية وهي مستقلة لا تتأثر بالعوامل الداخلية للمؤسسة، فتظهر على أنها مرجع خارجي وموضوعي، وأحيانا أخرى تتحدد انطلاقا من نماذج تقييم نظرية في غياب أسواق نشطة ومنظمة، فتظهر على أنها مرجع داخلي يرتبط بالقيمة الاستعمالية للأصول في المؤسسة. حدد مجلس المحاسبة الأمريكي (FASB) لأول مرة مفهوم القيمة العادلة في 1976 في المعيار "FAS13" "محاسبة عقود الإيجار"، وقد عرفها على أنها " السعر الذي يمكن أن تباع به ممتلكات معينة بين طرفين لا توجد علاقة بينهم". وفي سبتمبر 2006 تم إصدار المعيار "SFAS157" قياس القيمة العادلة (Fair Value Measurement)، حيث عرف القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيحصل من بيع أصل أو سيدفع لتسديد خصم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". هذا التعريف يهمل ممارسة طويلة الأمد والتي كانت تستعمل السعر الظاهر في الصفقة كقيمة عادلة أولية للأصل أو الخصم موضوع المعاملة، بمعنى آخر القيمة العادلة لم تعد مرتكزة على ما يتم دفعه مقابل شيء معين، بل ما يمكن أن تحصل عليه من بيع ذلك الشيء أو ما يعرف بـ "سعر الخروج" "Exit Price".¹¹

كما يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) القيمة العادلة في المعيار "IFRS 13" على أنها "السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".¹² يؤكد هذا التعريف أن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق وليس خاصا بالمؤسسة، حيث تأخذ هذه الأخيرة عند قياس القيمة العادلة بالافتراضات التي سيطبقها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام في ظروف السوق الحالية، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ولهذا لا تعتبر نية المنشأة المتمثلة في الحفاظ على الأصل أو بيعه، أو سداد الالتزام، ذات صلة عندما يتعلق الأمر بقياس القيمة العادلة.

أولاً: أسباب التوجه نحو القيمة العادلة:

تعتبر محاسبة القيمة العادلة من أكثر المبادئ إثارة للجدل وهي ناتجة عن تغيرات جذرية في قياس الأصول والخصوم، حيث لم تعد تعتمد التقارير المالية على مبدأ التكلفة التاريخية وذلك لأسباب عديدة نذكر منها:

- التغيير في المحيط الاقتصادي والذي أثر على ملاءمة أساليب القياس المحاسبي في بعض المعاملات حيث أصبحت قيمة المؤسسة تتشكل بالدرجة الأولى من ممتلكات وأصول معنوية -مثلا القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت (Microsoft)، قوقل (Google) وأوراكل (Oracle) أكبر بكثير من قيمة أصولها المادية الظاهرة في تقاريرها المالية السنوية -والتي لم تكن تقييم بشكل فعال حسب النموذج المحاسبي التقليدي.

- زيادة الشكوك من قبل المستثمرين في مدى فائدة المعلومات المقدمة باستعمال مبدأ التكلفة التاريخية، ومطالبتهم بملاءمة أكبر لمئاته المعلومات من أجل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأن معظم التقارير المعدة بمبدأ التكلفة التاريخية تقدم معلومات للمستثمرين متأخرة بعدة أشهر في أحسن الحالات.
- تعميم المنطق المالي للعمليات بازدياد وتطور نسبة الاقتصاد المرتبط بالعمليات المالية مقارنة بالاقتصاد الحقيقي وهذا نتيجة لتزايد التمويل عن طريق أسواق رأس المال واتساع المساهمة المالية.¹³
- تطور إطارات مفاهيمية للمحاسبة تتجه أساساً وبالدرجة الأولى إلى المستثمرين والمساهمين.
- الاستعمال المتزايد للأدوات المالية منذ بداية التسعينات وما كان يطرحه هذا الوضع من مشاكل في الاعتراف بها.
- الآثار السلبية للتكلفة التاريخية في مجال عدم الإعلان المبكر عن الصعوبات التي تواجه المؤسسة.
- الدور المتزايد لهيئات التوحيد المحاسبي مثل "FASB" و "IASB" بالتعاون مع هيئات الأوراق المالية والبورصات مثل "SEC" والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية "IOSCO".

ثانياً: مداخل التقييم في القيمة العادلة:

- يجب على المنشأة أن تستخدم أساليب تقويم مناسبة بحسب الظروف والتي تتيح لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بحيث تزيد إلى أكبر حد ممكن من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها، وأن تقلل إلى أكبر حد ممكن من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها. إن الهدف من استخدام أسلوب تقويم هو تقدير السعر الذي يمكن أن تحدث به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، في ظل ظروف السوق الحالية، حيث توجد ثلاث أساليب تقويم مستخدمة على نطاق واسع هي: منهج السوق، منهج التكلفة ومنهج الدخل.
- **منهج السوق (market approach):** يستخدم أسلوب السوق الأسعار والمعلومات الملائمة التي تتولد عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات أو مجموعة مشابحة من الأصول والالتزامات.
 - **منهج التكلفة (Cost approach):** يعكس منهج التكلفة المبلغ الذي يكون مطلوباً -حالياً- لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل، يُشار إليها عادةً على أنها تكلفة الإحلال الحالية.
 - **منهج الدخل (Income approach):** يحول منهج الدخل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ حالي (مخصوم) واحد، وعندما يتم استخدام منهج الدخل، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية.

ثالثاً: مستويات القياس بالقيمة العادلة:

إذا كانت السوق نشطة وتمتع بالشفافية لجميع عناصر الأصول والخصوم لا شك أن القيمة العادلة سوف تكون موثوقة بدرجة عالية لاستعمالها في عملية اتخاذ القرار، لكن في الحقيقة كثير من الأصول والخصوم ليست لديها أسواق نشطة خاصة بها، وبالتالي يصبح تحديد القيمة العادلة أكثر صعوبة وأقل موثوقية، وقد أثار النقاد المخاوف بهذا الشأن وحول إمكانية إساءة استخدام القيمة العادلة خاصة في غياب الأسواق النشطة، وينعكس القلق بشأن موثوقية القيمة العادلة أيضاً في معايير المحاسبة الخاصة بها، سواء الدولية أو الأمريكية، حيث توفر هذه المعايير تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة يرتب مدخلات تقديرها وفقاً لموثوقيتها، ويعطي هذا الترتيب الهرمي الأولوية لتقنيات التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة في ثلاث فئات واسعة، حيث تمثل مدخلات المستوى الأول الدلائل الأكثر موثوقية في قياس القيمة العادلة، أما مدخلات المستوى الثالث تشير إلى الأدلة الأقل موثوقية.

1. مدخلات المستوى الأول:

مدخلات المستوى الأول هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتماثلة التي تستطيع المنشأة

الوصول إليها في تاريخ القياس. حيث يوفر السعر المعلن في سوق نشطة دليلاً يمكن الاعتماد عليه - إلى أكبر حد ممكن - على القيمة العادلة، وحينما يكون متاحاً، يجب أن يُستخدم بدون تعديل لقياس القيمة العادلة¹⁴، وإلا فإنه ينتج عن التعديل قياس قيمة عادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

2. مدخلات المستوى الثاني:

مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول والتي من الممكن رصدها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل ما يلي¹⁵:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المشابهة في أسواق نشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة أو المشابهة في أسواق غير نشطة.
- المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة التي يمكن رصدها لأصل أو التزام، على سبيل المثال (أسعار الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن رصدها على فترات معلنة شائعة)
- المدخلات المؤيدة من السوق (المدخلات التي تكون مشتقة بشكل رئيسي أو مؤيدة من بيانات السوق والتي يمكن رصدها) قد ينتج عن تعديل على مدخلات هذا المستوى، أن يُصنف قياس القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك إذا كان هذا التعديل ضرورياً لمجموع عملية القياس واستخدام مدخلات مهمة لا يمكن رصدها.

3. مدخلات المستوى الثالث:

مدخلات المستوى الثالث هي المدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، حيث يجب أن تُستخدم هذه المدخلات التي لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة إلى المدى الذي لا تُتاح فيه مدخلات ملائمة يمكن رصدها للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وبالرغم من ذلك، يظل هدف قياس القيمة العادلة هو نفسه، أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. وبناءً عليه، يجب أن تعكس المدخلات التي لا يمكن رصدها الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن المخاطر.

• **ملاحظة:** يوجد تصنيف آخر أقل تفصيلاً لهاته المستويات، ففي بعض الأحيان نجد مصطلح (Mark to Market) أي "التسجيل بحسب السوق" ويندرج ضمن هذا التصنيف المستويين الأول والثاني حسب ما سبق، أما المستوى الثالث فيطلق عليه اصطلاحاً (Mark to Model) "التسجيل حسب النموذج"، أي نموذج قياس داخلي خاص بالمؤسسة.

رابعا: طرق التقييم في القيمة العادلة:

1. القيمة القابلة للتحقق (قيمة التسوية) (Realisable/settlement value): تُسجل الأصول بمبلغ النقد أو معادلات النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصل في ظل استبعاد عادي. تُسجل الالتزامات بقيم تسويتها، أي مبالغ النقد أو معادلات النقد غير المخصومة المتوقع أن تُدفع للوفاء بالالتزامات في السياق العادي للأعمال.

2. القيمة الحالية (Present value): تُسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن يولدها البند في السياق العادي للأعمال، تُسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والمتوقع أن تُطلب لتسوية الالتزامات في السياق العادي للأعمال.¹⁶

إن تحديد القيمة الحالية أو القيمة الاقتصادية للأصل يتطلب التنبؤ بصافي الإيرادات التي ينتجها هذا الأصل المستثمر، مع توقيت ورود هذه الإيرادات، كما يتطلب اعتماد معدل فائدة مناسب لحسم التدفق النقدي المنتظر. لذلك فإن هذه الطريقة تعمل بصورة مثالية مع استثمارات السندات التي تعطي فوائد محددة في تواريخ محددة وبمعدل محدد، كما يمكن أن تطبق هذه الطريقة على الأصول المؤجرة التي تدر دورياً ريعاً محددة، أو بصورة عامة تصلح هذه الطريقة بشكل مثالي حيثما يكون الدخل تابعاً للزمن. ولكن

الأمر يختلف تماما مع أنواع أخرى من الأصول، مثل العملية الإنتاجية الصناعية التي تتطلب استثمار أصول مادية ومعنوية وبشرية ومهارات وظروف تسويق لتنتج معا تيارا من الدخل يصعب التنبؤ به بصورة دقيقة¹⁷. حيث أن هذا التقييم هو جزء من عملية الاختيار موجه نحو ظروف مستقبلية، (ما وقع في الماضي والحاضر يمكن قياسه وما يوجد في المستقبل لا يمكن إلا تقييمه). ويكون دائما مؤقت، حيث أن أي عملية تقييم تكون محصورة في سياق معين، من طرف شخص معين، في ظرف معين، في زمن معين وفي محيط معين، وهو حالة لاستمرار تدفق الخبرات والمعارف، ولا يتميز بالديمومة وقد لا يتحقق أبدا.¹⁸

3. التكلفة الجارية (تكلفة الإحلال أو الاستبدال) (Current/replacement cost): هي التكلفة النظرية لاستبدال التثبيت في تاريخ معين بتثبيت آخر مشابه من حيث المواصفات، طريقة الاستعمال، مدة الحياة ومستوى الأداء، وتقيم هذه التكلفة إما بالأسعار الحالية أو الأسعار الثابتة التاريخية مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم¹⁹. حيث تتعلق هذه الطريقة بالأصول غير المالية فقط.

والشكل التالي يوضح مستويات والمنهج وكذا طرق التقييم حسب القيمة العادلة:

الشكل رقم 02: مستويات ومنهج القياس بالقيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

قياس القيمة العادلة في المستوى الأول يكون أكثر موثوقية لأنه يعتمد على معطيات السوق النشطة، والتي تحدث فيها معاملات للأصل أو الالتزام بوتيرة وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر، حيث يمكن استعمال طريقة القيمة القابلة للتحقق والتكلفة الجارية لأن أسعار الأصول والالتزامات تكون متاحة بسهولة. أما في المستوى الثاني فيمكن استعمال نفس الطريقتين السابقتين لكن بنوع من الصعوبة لأنها تعتمد على أسعار غير متعلقة بالأصول والالتزامات موضع التقييم بل لأخرى مشابهة وبالتالي تقل درجة موثوقيتها، أما المستوى الثالث فمبني على نماذج تقييم داخلية خاصة بالمؤسسة، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة القيمة الحالية، بالإضافة إلى طريقة التكلفة الجارية باعتبارها نموذج تقييم داخلي إن تم الاعتماد فيها على التكلفة التاريخية الثابتة وتعيينها باستعمال معدلات التضخم، في هذا المستوى تكون الموثوقية في أدنى درجاتها لأن هذه النماذج تعتمد على قدر كبير من الذاتية و الأحكام الشخصية.

خامسا: الانتقادات الموجهة إلى القيمة العادلة:

- الشاغل الرئيسي لنقاد محاسبة القيمة العادلة هو طبيعتها التقليدية أي ميلها إلى تضخيم المستويات المرتفعة "Highs" والمستويات الدنيا "Lows" للأسواق، حيث تساهم إعادة تقييم الأصول المسموح بها في القيمة العادلة في زيادة الرافعة المالية في أوقات الارتفاعات في السوق مما يزيد من مخاطر الشركة وضعفها، أما في أوقات "الانخفاضات" في السوق، تؤدي عمليات التخفيض المطلوبة بموجب القيمة العادلة إلى تضخيم الخسائر وتفاقم الضعف المالي، حيث وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تسببت خسائر القيمة العادلة المرتبطة بائتمان سوق الرهن العقاري (Subprime) في قيام بعض البنوك بانتهاك متطلبات رأس المال التنظيمي، حيث ولاستعادة نسبة رأس المال، أُجبرت هذه البنوك على بيع أصولها بسعر أقل من قيمتها الأساسية، وبدورها أدت هذه المبيعات القسرية إلى انخفاض قيمة الأصول بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تسجل أصولها بالقيمة السوقية، مما أدى إلى حدوث دوامة هبوطية "downward spiral" في الأسواق المالية²⁰. ولقد تم اسناد فشل وإفلاس بعض البنوك خلال هذه الأزمة إلى محاسبة القيمة العادلة، حيث صرحت جمعية المصرفيين الأمريكيين في رسالة موجهة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC)، بأن تبني مبدأ القيمة العادلة زاد من حدة الأزمة المالية الحالية (آنذاك)، حتى أن الكونغرس أمر لجنة الأوراق المالية بفتح تحقيق فيما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة سببا في تفاقم الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي.²¹
- استخدام مبدأ القيمة العادلة يستلزم إدراج مع النتيجة التشغيلية للمؤسسة -والمحصل عليها من العمليات الحقيقية - بعض العناصر الافتراضية الناتجة عن تقلبات السوق، حيث تتمثل هذه العناصر في أرباح وخسائر محتملة. هذه النتيجة الافتراضية المحصل عليها من تعديلات قيم أصول وخصوم المؤسسة تماشيا مع قيمتها السوقية، تمثل أرباح أو خسائر كامنة لحاملي الأسهم وعادة ما تتميز بالتقلب لأنها محددة بعناصر لا يمكن السيطرة عليها من طرف مسيري المؤسسة، مثل (أسعار الفائدة، أحجام التداول، أسعار العقارات.. إلخ).
- يرى كثير من الخبراء أن الموثوقية التي تتيحها التكلفة التاريخية في التقارير المالية من المؤكد أنها أكثر أهمية لمعظم مستعملي التقارير المالية من الاحتمالات التي تقدمها القيمة العادلة، ويرون أيضا أن استبدال التكلفة التاريخية بالقيمة العادلة سيتسبب في اختفاء مفهوم الموضوعية في المحاسبة، كما يرى آخرون أن أكبر الفوائد في تاريخ التسيير والإدارة مكن لها من الحدوث بالاتجاه المتزايد نحو محاسبة القيمة العادلة، -مثلا كثير من المبالغات في التقييم التي حصلت في شركة "إنرون Enron"* نتجت من تقديرات القيمة العادلة-.
- القيمة العادلة غير موثوقة وتحتوي على عناصر يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات خاطئة حيث أن ادعاء امتلاكها لخاصية الموثوقية والحياد يقتصر فقط على تلك القيم المحددة في الأسواق النشطة، فكثير من الأدوات المالية المصدرة ليست مدرجة في البورصة وليست لها أسواق منظمة تتداول فيها. وبالتالي فإن تقييمها يعتمد على نماذج داخلية خاصة بالمؤسسة، ومنه يمكن القول إن نموذج القيمة العادلة يتضمن طرق مختلفة ونماذج عديدة للتقييم وهذا ما يعطيها طابع العشوائية.
- تشكل مراقبة التقييمات غير المستندة إلى السوق تحديا كبيرا بالنسبة للمراجعين، حيث أن كثير من هذه التقييمات تستعمل طرق ومدخلات يختارها المسرون، وهذا ما يفتح الباب واسعا للتلاعب وبالتالي سيحتاج مستعملو هاته المعلومات إلى فهم جيد حول الطرق المستعملة في القياس ومدى موثوقيتها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- تفتقر القيمة العادلة إلى الاستمرارية في طرق حسابها، حيث عند غياب الأسواق النشطة تلجأ المؤسسات إلى استعمال نماذج تقييم قد تختلف حسب الشروط السائدة في السوق. كما أن تكلفة تحديد القيمة العادلة قد تكون كبيرة حيث أن تصميم هذه النماذج واستعمالها ومراقبتها قد يكون مكلف جدا للمؤسسات، على الأقل مقارنة بالمزايا التي تقدمها هذه

القيم. علاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى أحكام لتقدير القيمة العادلة تخلق فرصاً للتلاعب الإداري، وخاصة حينما يواجه المدبرون ضغوطاً لتحقيق بعض أهداف الربح، فمن المرجح أن يستفيدوا من هذه الفرصة، وبالتالي، وعلى الأغلب ستعاني التقديرات الناتجة من ضعف في الموثوقية أو التمثيل الصادق.

- بما أنه لا يوجد سعر سوق لكل مجموعات الأصول المملوكة من قبل الشركات، يتم احتساب في بعض الأحيان القيم العادلة وفقاً لطريقة القيمة الحالية وأساليب تقييم الأخرى بناءً على الظروف السائدة في السوق في تاريخ القياس. إن القيم المحسوبة وفقاً لذلك تتأثر بشدة بالفرضيات الثانوية المتعلقة بحجم وترتيب تدفقات الخزينة ومعدلات الخصم المطبقة، وهذا ما يطرح مشكلات قابلية المقارنة بين المؤسسات، ويُصعب بشكل ضمني التحليل المالي.
- إن الحجة ضد ملائمة القيمة العادلة هي أنها ما لم تكن إدارة الشركة تعتمز بيع أو تسوية الالتزام قبل تاريخ استحقاقها فإن التغيرات في قيمة هذه العناصر ليست ذات أهمية للتقييم الحالي للمؤسسة أي أن المؤسسة لن تحقق أرباح أو خسائر متعلقة بالقيمة العادلة (لأنها لن تشارك في عملية تسوية) وبالتالي فهي لا تقدم معلومات ذات صلة للمستثمرين.
- يجب أن يستند تقدير القيمة العادلة إلى أعلى وأفضل استخدام للأصل من قبل المشاركين في السوق، وقد يختلف هذا الاستخدام عن الاستخدام الحالي من قبل الكيان الذي يملك الأصل، كما أن تحديد أعلى وأفضل استخدام للأصل من قبل المشاركين في السوق يتضمن أحكاماً صعبة وهذا ما يمثل أحد مصادر عدم التأكد فيما إذا كانت القيمة العادلة المقدره تمثل حقاً القيمة العادلة بصدق.

بعد تطرقنا للنموذجين (القيمة العادلة، التكلفة التاريخية) كلٌّ على حدى، وعرض مقوماتهما ومميزات كل منهما وكذا حدودهما ونقائصهما، سنحاول من خلال الجدول التالي مقارنة النموذجين على ضوء الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حسب ما نصت عليه الأطر المفاهيمية السابقة الذكر، لنرى أيّاً منهما يوفر أكبر قدر ممكن من هاته الخصائص، ولتكون المقارنة أوضح اعتمدنا على منطقتين: القيمة حيث سنعطي للنموذج المتفوق على نظيره في خاصية معينة القيمة 1، ونعطي النموذج المتفوق عليه القيمة 0، لنرى في الأخير من خلال المجموع مدى تفوق نموذج على الآخر في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

جدول رقم 01: المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص	محاسبة القيمة العادلة	محاسبة التكلفة التاريخية
الملاءمة	المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ولتكون كذلك يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية، أو قيمة تأكيدية، أو كلاهما.	
القيمة التنبؤية	القيمة العادلة تعمل على تحسين توقعات الأرباح المستقبلية، وتمتد لتشمل حتى الحالات التي تتوقف فيها المؤسسة عن نشاطها.	1 أما التكلفة التاريخية فرغم تبنيها لمبدأ استمرارية النشاط (في المستقبل)، إلا أنها لا تقدم الكثير فيما يخص التوقعات المستقبلية لهذا النشاط.
القيمة التأكيدية	بتطبيق مبدأ القيمة العادلة يتم عكس تغيرات القيمة بالنسبة للأصول والخصوم في القوائم المالية، وبالتالي فإنها توفر معلومات مفيدة لمستخدميها، لأنها تسمح بتأكيد توقعاتهم السابقة بناءً على الظروف الحالية والتغيرات التي تم توقعها في الماضي.	1 توفر التكلفة التاريخية معلومات مقيدة للمستخدمين، حيث أن القيمة الدفترية للأصول المقاسة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها الاهتلاك المتراكم، تظهر بأن الأصل ينخفض، حتى وإن كانت قيمته ترتفع في السوق، وبالتالي فهي بعيدة عن تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.
التعبير الصادق (الموثوقية)	لكي يكون التعبير صادقاً بشكل كامل، يجب أن يتصف بثلاث خصائص، حيث يجب أن يكون كاملاً (شاملاً)، محايداً وخالياً من الخطأ.	
الشمولية (الكامل)	باستخدام نموذج القيمة العادلة ستكون المعلومات المقدمة أكثر شمولية من تلك المعروضة حسب	1 إذا تم استخدام نموذج التكلفة التاريخية، فقد لا يلم مستخدمو المعلومات بكل جوانب الظاهرة

	التكلفة التاريخية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار كل نواحي العنصر المراد تقييمه (القيمة السابقة، الظروف الحالية، طريقة الاستعمال.. إلخ).		التي يتم تقديمها، لأن القيم المعروضة هي قيم سابقة وقد لا تخدم المستثمرين الجدد، وبالتالي سيتم إغفال جزء مهم من المعلومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.
0	يرى البعض أن المعالجة غير المتماثلة للزيادات والتخفيضات في القيمة في ظل نموذج التكلفة التاريخية، تولد معلومات محاسبية متحيزة وبالتالي ليست محايدة. حيث أن مبدأ الحيطة والحذر في نموذج التكلفة قد يكون وسيلة لتشويه المعلومات، لأنه يعترف فقط بالتغيرات السلبية في قيمة الأصول، أما إذا تعلق الأمر بارتفاعات في القيمة فإنه لا يسمح بالاعتراف بها.	1	الحياد
1	يستند القياس بالقيمة العادلة في المقام الأول إلى التقدير، بالتالي فإن احتمال وقوع أخطاء يكون أعلى مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية، علاوة على ذلك، يزيد احتمال الخطأ إذا لم يكن هناك سوق نشط للبند المراد تقييمه، لأن تقدير القيمة العادلة باستخدام النماذج والتقنيات المحددة، يتطلب تطبيق حكم شخصي إلى حد كبير، وبالتالي يكون عرضة لخطأ أكبر.	0	الخلو من الأخطاء
تساعد هذه الخصائص على فهم المعلومات بشكل أفضل وتحقيق هدفها الرئيسي، مما يساعد على تحديد أفضل طريقة لتمثيل الحقيقة، سواء من وجهة نظر الملاءمة أو من وجهة التمثيل الصادق (الموثوقية)		الخصائص النوعية المعززة	
0	إذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، فإن مبدأ التقييم هذا يساهم بشكل كبير في تحسين إمكانية المقارنة لأنه يعكس القيمة الحقيقية للعناصر في أي وقت وفي أي مكان.	1	القابلية للمقارنة
1	قد يجد استخدام التكلفة التاريخية من إمكانية المقارنة بين اثنين من الأصول المتساوية (لها نفس الخصائص) والمكتسبة في نقاط زمنية مختلفة، هذه الصعوبة في المقارنة ليست فقط في البيانات المالية للشركة، بل تظهر أيضًا عندما نقارن بين شركتين.	0	قابلية التحقق
0	تتفوق التكلفة التاريخية على القيمة العادلة في هذه الخاصية، حيث أن سعر الشراء يمكن ملاحظته بسهولة ويمكن التحقق منه.	1	التوقيت المناسب
1	توفر القيمة العادلة معلومات في الوقت المناسب وتعكس الظروف السائدة في تاريخ القياس.	0	القابلية للفهم
3	استخدام القيمة العادلة لطرق ومستويات مختلفة في التقييم يجعلها صعبة الفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية، حيث قد يحتاجون إلى درجة معينة من المعارف المالية والمحاسبية لفهمها.	6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

من الجدول نلاحظ أن القيمة العادلة تتفوق على التكلفة التاريخية في معظم الخصائص النوعية، فهي أشمل وأكثر ملاءمة وحياد وقابلة للمقارنة وذات توقيت مناسب، أما التكلفة التاريخية فتتمتع بسهولة الفهم والتحقق وتدني احتمال الخطأ فيها، وبالتالي يمكن القول أن القيمة العادلة تقدم معلومات محاسبية أكثر فائدة للمستخدمين من تلك التي تقدمها التكلفة التاريخية.

الخاتمة:

بعد تطرقنا لكل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وعرض مفاهيمهما ومقوماتهما وكذا الانتقادات الموجهة لكل منهما ومقارنة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يوفرها كل نموذج، توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

• القيمة العادلة ملائمة للقياس المحاسبي لأنها تعكس بدقة الظروف الحالية للسوق وتأثيرات الأحداث الاقتصادية على المؤسسة، والتي هي نفس الظروف التي يستعمل في ظلها المستثمرون المعلومات المقدمة إليهم، وبالتالي هي تقدم معلومات محاسبية مفيدة لمستعمليها لأنها توفر أكبر قدر ممكن من الخصائص النوعية مقارنة بالتكلفة التاريخية. كما تهدف القيمة العادلة إلى حماية الدائنين والمستثمرين على المدى الطويل عن طريق الحد من حالات الإفلاس بقدر الإمكان، حيث ولتحقيق هذا الهدف من الأفضل عرض الأصول في الميزانية بقيمتها السوقية من أجل إعطاء محتوى إعلامي حقيقي للبيانات المالية.

• إن النتيجة التي توصل إلى أن القيمة العادلة ملائمة لا تحل مسألة ما إذا كانت القيمة العادلة تُفضّل على بدائل قياس أخرى، حيث توجد الكثير من البحوث على مر السنين توثق أهمية وموثوقية قيمة الأرقام المحاسبية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. فضمنياً، سوف يميل المستثمرون الذين يسعون إلى تقييم وضع المؤسسة تحت طائلة استمرارية النشاط والتي لا يوجد فيها خطر الإفلاس، إلى أن يكونوا أكثر اهتماماً بالتكلفة التاريخية باعتبارها مؤشر أفضل للقيمة الحقيقية طويلة الأجل لأصول الشركة، خاصة عندما لا يكون لدى الشركة نية لبيع أو تداول الأصول المعنية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم أفق زمني قصير على الأصول (كما ينطبق غالباً على الأوراق المالية المحتفظ بها للتداول) سوف يكونون أكثر اهتماماً بنهج القيمة العادلة. نفس الشيء ينطبق أيضاً على المستثمرين الذين يسعون إلى تقييم الوضع المالي للمؤسسة، عندما تواجه هذه الأخيرة إمكانية حقيقية للإفلاس. بعبارة أخرى، قد يكون لدى مستثمرين مختلفين وجهات نظر مختلفة حول ما إذا كانت القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية أكثر فائدة أو ملائمة، وهذا اعتماداً على نوع الأصول والشركات المعنية، وعلى سياق الاستثمار الذي سيتم فيه استخدام المعلومات المحاسبية. وبالتالي يمكن القول أن التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لا ينبغي اعتبارها متنافستين لأنهما تخدمان أغراضاً مختلفة، حيث تقدم التكلفة التاريخية للمستثمرين معلومات عن تكلفة الاستثمار، في حين تعطي القيمة العادلة تقييماً لما يتوقع الكيان الحصول عليه مقابل هذه التكلفة.

• الأصل أن تتوافر خاصيتي الملاءمة والموثوقية (التمثيل الصادق) معا وبدرجة عالية من التأكد وهذا هو الوضع الأمثل لتصحيح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً في اتخاذ القرار. ولكن في الحياة العملية نادراً ما تتوفر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحوال تظهر حالة من المقايضة (Trade Off) أو تبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع الخاصية الثانية، وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد من أجل تقديم معلومات غير متحيزة وتنسجم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

• عند تطبيقهما بشكل سيء، يمكن لكل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية إنتاج معلومات مضللة وتؤدي إلى مشاكل وتراكم المخاطر وإمكانية الإخلال بالسوق، وبالتالي لا القيمة العادلة ولا التكلفة التاريخية تعمل في فراغ وتلقائياً؛ بل يعتمد كلا النموذجين على الدعم من الرقابة الداخلية للشركات والحوكمة وكذا المراقبة الخارجية (مثل المراجعة المستقلة والرقابة التنظيمية) من أجل تحقيق التنفيذ الجيد، وبالتالي توليد معلومات مالية ذات جودة عالية مفيدة لمستعمليها.

• في بعض الحالات قد لا يكون التقييم بالقيمة العادلة ملائم لجميع بنود الميزانية فعلى سبيل المثال "بالنسبة للأصول التي تتجاوز قيمتها النفعية سعرها في السوق بسبب المزايا الخاصة بالمؤسسة والتي لا يتمتع بها باقي المشاركون في السوق، قد لا تكون القيمة العادلة هي الخيار الأنسب للقياس، ومن جهة أخرى قد يؤدي إدراج القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة بصفة كبيرة إلى وضع أسعار المضاربة في البيانات المالية"²².

- إن خيار استخدام القيمة العادلة لبعض الأصول والخصوم يوفر معلومات أكثر صلة لمستخدمي البيانات المالية، ومع ذلك وبما أن استخدام القيمة العادلة يمكن أن يتم تطبيقه لبعض الأصول والخصوم وتجنبه للبعض الآخر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان للاتساق في البيانات المالية بين المؤسسات وحتى داخل المؤسسة الواحدة.
- إن إعداد التقارير المالية المستندة إلى مبادئ القيمة العادلة، تتطلب تحليلاً أكثر وتفصيلاً للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم المعترف بها في البيانات المالية، مقارنة بتلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية. وبالتالي فإن التحول إلى مبادئ القيمة العادلة لن يأتي دون بذل جهد إضافي من جانب جميع المشاركين في سوق رأس المال، بما في ذلك معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات والهيئات التنظيمية وحتى مستخدمي هذه المعلومات.
- يجب أن يكون تحسين جودة معلومات المحاسبية في البيانات المالية من أولويات المشرعين وصناع القرار، كما يتعين على واضعي المعايير والهيئات التنظيمية تقديم إرشادات أكثر تحديداً بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة لمختلف العناصر، ومدى ملاءمتها في ظروف مختلفة.

المراجع:

1. الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.
2. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13، "قياس القيمة العادلة"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.
3. بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010.
4. رضوان حلوة حنان، "بدائل القياس المحاسبي المعاصر" دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
5. Ashford C. Chea, **Fair Value Accounting**, International journal of business and social sciences, vol 2, USA, 2011.
6. Bernard APOTHELOZ, Alfred STETTLER, Vincent DOUSSE, **Maitriser l'information comptable**, 3eme édition, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, Suisse, 2005.
7. Carsten Erb and Christoph Pelger, **Twisting words: A Study of the Construction and Reconstruction of Reliability in Financial Reporting Standard-Setting**, *Accounting Organizations and Society*, Elsevier, vol 40, (2015).
8. David J. Emerson and others, **Fair Value Accounting: a historical review of the most controversial accounting issue in decades**, Journal of Business and Economics Research, 2010.
9. Herrmann.D, Inoue.T, & Thomas. W. **The sale of assets to manage earnings in Japan**, Journal of Accounting Research, USA, 2003.
10. Mariana Man, Bogdan Ravas, Liana Gadau, **Historic Cost Versus Fair Value**, Polish Journal of Management Studies, vol 4, Poland, 2011.
11. Mark L. Zyla, **Fair value measurements**, John Wiley and sons, New Jersey, USA, 2010.
12. Md Humayun Kabir, **Reliability of Fair Value Measurement**, Faculty of Business Auckland University of Technology, Auckland, New Zealand, 2009.
13. Michael D. Greenberg, Eric Helland, Noreen Clancy, James N. Dertouzos, **Fair Value Accounting, Historical Cost Accounting and Systemic Risk**, RAND corporation, USA, 2013.
14. Raymond J. CHAMBERS, **Accounting, Evaluation and Economic Behavior**, Sydney University press, Australia, 2006,

15. XIAOFEI SONG, Value Relevance of Fair Values, Empirical Evidence of the Impact of Market Volatility, Accounting Perspectives Journal, the Canadian Academic Accounting Association, vol 14, 2015, p 91-116.

الهوامش

- ¹ الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ص 110، 9. (بتصرف).
- ² Carsten Erb and Christoph Pelger, Twisting words: A Study of the Construction and Reconstruction of Reliability in Financial Reporting Standard-Setting, *Accounting Organizations and Society*, Elsevier 40 (2015), p 13-40.
- ³ Bernard Apothéloz et autres, Maitriser l'information comptable, vol2, 3eme édition, presse polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, Suisse, 2005, p214.
- ⁴ بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010، ص95.
- ⁵ Michael D. Greenberg, Eric Helland, Noreen Clancy, James N. Dertouzos, Fair Value Accounting, Historical Cost Accounting and Systemic Risk, RAND corporation, USA, 2013, p08.
- ⁶ د. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص43.
- ⁷ Mariana Man, Bogdan Ravas, Liana Gadau, Historic Cost Versus Fair Value, *Polish Journal of Management Studies*, vol 4, 2011, p137.
- ⁸ Herrmann.D, Inoue.T, & Thomas. W. The sale of assets to manage earnings in Japan, *Journal of Accounting Research*, 41(1), 89–108, 2003.
- ⁹ بن بلقاسم سفيان، مرجع سبق ذكره، ص95.
- ¹⁰ Mark L. Zyla, Fair value measurements, John Wiley and sons, New Jersey, USA, 2010, p XIV.
- ¹¹ Ashford C. Chea, Fair Value Accounting, *International journal of business and social sciences*, vol2, USA, November 2011, p13.
- ¹² المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 "قياس القيمة العادلة"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، فقرة 2.
- ¹³ بن بلقاسم سفيان، مرجع سبق ذكره، ص97.
- ¹⁴ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13، مرجع سبق ذكره، فقرة 76، 77.
- ¹⁵ نفس المرجع السابق، فقرة 82، 86، 87.
- ¹⁶ الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ص19.
- ¹⁷ رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، طبعة 1، عمان الأردن، 2003، ص44.
- ¹⁸ Raymond J. CHAMBERS, Accounting, Evaluation and Economic Behavior, Sydney university press, Australia, 2006, p42.
- ¹⁹ Bernard APOTHELOZ, Alfred STETTLER, Vincent DOUSSE, Maitriser l'information comptable, 3eme édition, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, Suisse, 2005, p217.
- ²⁰ XIAOFEI SONG, Value Relevance of Fair Values, Empirical Evidence of the Impact of Market Volatility, *Accounting Perspectives Journal, the Canadian Academic Accounting Association*, vol 14, 2015, p 92.
- ²¹ David J. Emerson and others, Fair Value Accounting: a historical review of the most controversial accounting issue in decades, *Journal of Business and Economics Research*, April 2010, p77.
- * شركة أمريكية للطاقة ومنتجات ذات صلة بالطاقة، أعلنت إفلاسها سنة 2001 بسبب تلاعبات في حسابات الشركة، حيث تعتبر هذه القضية من أكبر الفضائح المالية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ²² Md Humayun Kabir, Reliability of Fair Value Measurement, Faculty of Business Auckland University of Technology, Auckland, New Zealand, P03.